



29 يوليوز 2019

06 11 / 1.9

السيدات والساسة  
المفتشين العامين للتربية والتكون  
مديريات ومديري المصالح المركزية  
مديرية ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكون  
المديريات والمديريات الإقليمية

الموضوع: منشور رقم 2019/11 للسيد رئيس الحكومة، الصادر بتاريخ 23 ذو القعدة 1440 الموافق لـ 26 يوليوز 2019، بشأن التزيل  
الترابي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025.

ملاحظة: تبعث إليكم قصد الإخبار والتنفيذ.

عن الوزير وتقديره  
الوزير المكلف بالاتصال  
لقطة التربية الوطنية  
بوعصب بلطف

وزارة التربية الوطنية والتكون المهني والتعليم المالي والبحث العلمي  
المقر المركزي للوزارة - باب الرواح - الرباط - الهاتف: 05 37 77 18 70 / الفاكس: 05 37 77 20 43



١٤٤٠ ٢٣ نونبر

٢٦ يوليوز ٢٠١٩

منشور رقم: ١١ / ٢٠١٩

السيد وزير الدولة  
والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة  
والمندوبين السامين والمندوب العام

الموضوع: التنزيل الترابي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، لا يخفى عليكم أن البرنامج الحكومي 2016-2021 قد نص في جانبه المتعلق بتنمية أنظمة الرعاية الاجتماعية ودعم الأسرة والطفولة والفتات الشهنة، على تفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025، المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها المحددة بموجب المرسوم رقم 688 14-2 الصادر في 19 نوفمبر 2014، وهي السياسة التي جعلت من أحد أهدافها الاستراتيجية إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة، تتولى تقديم خدمات نوعية سهلة الولوج للأطفال والأسر: أساسها رصد الأطفال ضحايا العنف أو الاعتداء أو الإهمال أو الاستغلال والتبيّغ عن هذه الحالات وتوفير التكفل الملائم لها.

وستشكل الأجهزة الترابية الإطار الأمثل للتنزيل السليم للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة على المستوى الترابي، وإحدى آليات ضمان التقائية السياسات العمومية وتجانسها وتكاملها على الصعيدين الجهوي والإقليمي، بما ينسجم ومرامي الميثاق الوطني للمركز الإداري.

وت تكون الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة من لجن إقليمية لحماية الطفولة وأليات مواكبة لهذه اللجن.

#### 1. اللجن الإقليمية لحماية الطفولة

تحدث على مستوى الأقاليم والعمالات لجن لحماية الطفولة، تسهر على حسن سير المنظومة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، باعتماد التدابير الكفيلة بتعزيز البيئة الحامية، وتقليل خطر وأثار تعرض الأطفال للعنف والاعتداء والاستغلال والإهمال على مستوى هذه الأقاليم والعمالات.

ولهذا الغرض يعهد إلى هذه اللجن القيام بما يلي:

- وضع خطط عمل إقليمية لحماية الطفولة بغية تحسين خدمات الوقاية والحماية، وجعلها قريبة ومتحركة للأطفال والأسر: مع الحرص على انسجام خطط العمل الإقليمية مع السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع الوطنية في مجال الطفولة؛ وكذا العمل على تطوير التعاون والشراكة مع مختلف الفاعلين المحليين بهذا الخصوص؛
- الإشراف على هيأكل المراقبة التي تخدمها السلطة الحكومية المكلفة بالطفولة على المستوى الإقليمي لتنسيق خدمات الحماية الاجتماعية للأطفال، وتتبع وتقيم وضعية حالة الطفل في مسار الحماية الذي يتكون أساساً من الخدمات الطبية، وخدمات الرعاية الاجتماعية، وبرامج التربية والتكتون الخاصة بإعادة الإدماج وإعادة التأهيل؛
- إعداد تقارير إقليمية حول حماية الطفولة ورفعها إلى السلطة الحكومية المكلفة بالطفولة التي تعدد، انطلاقاً من هذه التقارير، تقريراً وطنياً يرفع إلى اللجنة الوزارية المكلفة بتتابع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة.

توضع اللجن الإقليمية تحت إشراف السادة عمال العمالات أو الأقاليم، حسب الحال، وتتألف من مصالح الدولة اللامركزية التي تمثل السلطات الحكومية والإدارات المعنية بشكل مباشر بحماية الطفولة على مستوى الإقليم، وتضم على الخصوص ممثلي السلطات الحكومية المكلفة بالداخلية و العدل و الصحة والتربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والشباب والرياضة و الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية والشغل والإدماج المهني والتعاون الوطني والمندوبيه السامية للتخطيط و المديرية العامة للأمن الوطني و الدرك الملكي. كما يمكن لرئيس اللجنة، حسب طبيعة القضايا المعروضة عليها، دعوة كل شخص أو مؤسسة أو هيئة يرى فائدتها في حضور أشغالها.

تجتمع اللجن الإقليمية لحماية الطفولة مرة في السنة على الأقل. وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، بدعوة من رئيسها. ويخصص الاجتماع السنوي للجنة لتقديم خطة عمل السنة المنتهية ومناقشة واعتماد خطة عمل السنة المقبلة. ويتم توثيق قرارات اللجنة في محاضر اجتماع مصادق عليها من طرف أعضائها.

تضطلع السلطة الحكومية المكلفة بالطفولة، من خلال مراكز المراقبة لحماية الطفولة المشار إليها بعده، بأعمال كتابة اللجنة الإقليمية.

## 2. مراكز مراقبة اللجن الإقليمية لحماية الطفولة

- لمساعدة اللجن الإقليمية لحماية الطفولة على القيام بمهامها، تحدث السلطة الحكومية المكلفة بالطفولة مراكز المراقبة لحماية الطفولة، تتولى تحت إشراف اللجن الإقليمية، المهام التالية:
- تأمين الكتابة الدائمة للجنة الإقليمية من خلال إعداد مشروع جدول أعمال اللجن الإقليمية ومشاريع قراراتها ومحاضر اجتماعاتها. كما تعمل على تتابع تفعيل قرارات اللجن الإقليمية، وإعداد مشاريع خطط العمل الإقليمية لحماية الطفولة والتقارير الدورية حول تقدم إنجازها، والبحوث والدراسات حول حماية الطفولة بالأقاليم.
  - استقبال الأطفال والأسر، والاستماع إليهم، وتشخيص وتسجيل الحالات، والتلبيغ عنها، عند الاقتضاء، لدى السلطات المعنية، وكذا التنسيق مع المصالح العمومية المتخصصة بهدف توجيه الطفل أو الأسرة نحو الخدمات المتاحة وتسهيل الوصول إليها.
  - إعداد وتدبير قاعدة المعطيات الرقمية الإقليمية والتوثيق الرقمي الآني للمعلومات المرتبطة بمسار الطفل داخل مدار الحماية، وإعداد تقارير حول وضعية كل طفل مسجل لديها، وحول تقدم استفادته من خدمات الحماية.
  - إعداد تقارير دورية وتقرير سنوي حول حصيلة تفعيل خطة العمل الإقليمية لحماية الطفولة.

وخلال مرحلة أولى، تعمل السلطة الحكومية المكلفة بالطفولة، بتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية، على القيام بتشخيصات إقليمية لخدمات الحماية على مستوى الأقاليم، وإعداد مشاريع خطط عمل إقليمية للنهوض بها، كما تعمل على إعداد وتوفير مجموعة من الأدوات التي تمكن من تحقيق الالتقائية والتكامل بين تدخلات المصالح العمومية اللامركزية المعنية بحماية الطفولة.

وتتجدر الإشارة إلى أن إحداث الأجهزة الترابية لحماية الطفولة سيقتصر في مرحلة تجريبية على بعض الأقاليم والعمالات تحديداً السلطات الحكومية المعنية، على أن يتم تقييم التجربة وترصيدها، في أفق مواكبة باقي أقاليم المملكة من أجل إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة، وذلك وفق مقاربة تدريجية.

وإذ أؤكد لكم على الأهمية البالغة التي تكتسيها حماية الطفولة والنهوض بأوضاعها كخيار استراتيجي لبلادنا في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بصفة عامة، وأولوية من أولويات العمل الحكومي، فإنني أدعوكم إلى حث مصالحكم المركزية واللامركزية التابعة لقطاعكم أو الخاضعة لوصايتكم لتسخير كل الوسائل الضرورية لإحداث هذه الأجهزة الترابية، مع التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون في هذا الشأن مع السلطة الحكومية المكلفة بالأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، ضماناً لإنجاح هذه التجربة وتطبيق الأمثل لمضامين هذا المنشور.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة  
سعد الدين العثماني